نظريات الأمننة في مجال العلاقات الدولية : من مدرسة كوبنهاجن ونحو نظرية اتصالية مقترحة لدراسة الأمننة

Securitization Theories in International Relations Field : From Copenhagen School and toward a Suggestive Communication Theory for Studying the Securitization

عادل عنتر علي

دكتوراه مدرس – كلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية – جامعة الاسكندرية

المستخلص:

يستهدف هذا البحث الوقوف على حقيقة الدور الذي من الممكن أن تلعبه كافة النظريات التقليدية وغير التقليدية في تفسير ظاهرة الأمننة في مجال العلاقات الدولية، ووضع اللبنات الأولى لنظرية اتصالية مقترحة لتفسير ظاهرة الأمننة، وذلك بهدف تجنب الأخطاء والانتقادات التي تعرضت لها كثير من النظريات المعنية بالدراسات الأمنية في مجال العلاقات الدولية. وتمكن مشكلة الدراسة- في ظل هذا الزخم من التنافس بين التيارات الفكرية حول تفسير ظاهرة الأمننة- في تساؤل رئيس قوامه: أي المداخل والنظريات أكثر ملاءمة لتفسير ظاهرة الأمننة في مجال العلاقات الدولية في القرن الحادي والعشرين؟. وتقيداً بموضوع البحث(وهو ظاهرة الأمننة)، والهدف منه سوف يرتكز الباحث على المنهج الاختباري في مجال الدراسات السياسية، إذ إنه يعد أكثر ملاءمة من غيره من مناهج المعرفة السياسية الأخرى في دراسة الظاهرة محل الدراسة، فضلاً عن أن الباحث سوف يستعين ببعض المداخل المعاونة والنماذج وفي صدارتها النموذج الاتصالي لكارل دوتش، وبعض الأدوات حال أداة المقارنة، وذلك لمساعدة الباحث في الوصول

لهدفه من الدراسة، وتمكينه من اختبار فرضيتها، والتي تقوم على تصور قوامه: إن النظرية الاتصالية أكثر ملاءمة من غيرها من النظريات في دراسة ظاهرة الأمننة في القرن الحادي والعشرين. ولتحقيق الغرض من البحث سيتم تقسيمه إلى: مبحث أول: وفيه سيتم العرض لنشأة ظاهرة الأممنة في مجال العلاقات الدولية ومفردات نظريات الأمننة. ومبحث ثاني: بعنوان نظريات الأمننة في مجال العلاقات الدولية. وأخيراً خاتمة الدراسة: وسيتم عرض فيها إلى ما خلص إليه البحث من نتائج.

الكلمات المفتاحية: نظريات الأمننة، مدرسة كوبنهاجن، مدرسة باريس، مدرسة أبيريستويث، النظرية الاتصالية للأمننة.

Abstract

The study investigated the role of Traditional and Non-traditionalist school of security studies in International Relations in explaining the phenomenon of Securitization. The problem which is presented in this research is: what theory of Securitization theories in International Relations is suitable for studying the phenomenon of Securitization. To achieve the purpose of the study, the researcher relied on the empirical method, and some analysis and observations were based on a methodology of comparative approach and Karl Deutsch Communication Theory. This study is structured in the following way: The first section discusses roots and traces the ancestry of Securitization theories. The second section argues the main Ideas and postulates of Securitization theories. The last section summarizes the main conclusions of the study.

Keywords: Securitization theories, Copenhagen School ,Aberystwyth School, Paris School,

الـمقدمـــة:

تصنف المؤلفات المعنية بالدراسات الأمنية في مجال العلاقات الدولية إلى مدرستين رئيسيتن، هما: المدرسة التقليدية وينضوي تحت لوائها اتجاهات تنظيرية على شاكلة الواقعية بنسخها(التقليدية والبنيوية والكلاسيكية الجديدة)، والمدرسة الثانية وتسمى بالمدرسة غير التقليدية Non-traditionalist school of security studies in International Relations، التي راح أنصارها يركضون وراء كل جديد في مكامن الأمن لم يلمسه سالفوهم من التقليدين وعزموا على إلباس مفهوم الأمن أثواباً فضفاضة وعمدوا إلى كسوة سياساته بصبغ غير الصبغ المعهودة. وأخذوا ينحتون مفاهيماً جزلة ويشتقون افتراضات فريدة تستقيم مع مذاهبهم الجديدة، وطرحوا أفكاراً جديدة على شاكلة أن الأمن بناء اجتماعي (social construct) أكثر منه مجرد مصطلح يحمل في طياته بعض الخصائص، وانجروا وراء الترسيخ لمحورية الإنسان centrality of humanity أو الأمن البشري human security في التحليل بدلاً من الدولاتيةstatism أو محورية دور الدولة في التحليل الذي يؤمن به التقليديون، وفندتUNDP عام 1994 الأمن البشري في سبعة صنوف، وهي الأمن السياسي، والأمن الاقتصادي، والأمن المجتمع الدولي، والأمن الغذائي، والأمن الشخصي، والأمن الصحي، والأمن البيئي[1] . وبأي حال من الأحوال يمكن تقسيم النظريات والمدراس المعنية بتفسير ظاهرة الأمننة في مجال الدراسات الأمنية والدولية إلى مدرسة كوبنهاجن، ومدرسة باريس، و مدرسة أبيريستويث، واستكمالاً للتطور الذي شهدته الدراسات الأمنية يقترح الباحث نظرية اتصالية لتحليل السلوك الأمنني؛ إذ يعتقد الباحث بأن هذه النظرية أكثر ملاءمة من غيرها من النظريات الأخرى في تفسير ظاهرة الأمننة في مجال العلاقات

الدولية، وهذا ما سنتناوله في البحث، وذلك بعد التعرف على مفردات نظريات الأمننة ونشأتها في حقل العلاقات الدولية، وذلك على النحو الآتي:

المبحث الأول-مفردات النظريات الأمنية ونشأتها.

وسوف نتناول هذا المبحث من ثنايا نقطتين رئيسيتين، وهما: نشأة نظريات الأمننة وجوهرها في قطاع الدراسات الأمنية والدولية، وكذا المفردات أو الركائز التي ترتكز عليها نظريات الأمننة في قطاع العلاقات الدولية، وذلك على النحو الآتي:

أولاً- نشأة نظريات الأمننة وجوهرها

يعد مفهوم الأمننة من المفاهيم الحديثة العصيبة على الصياغة الدقيقة، ومحلاً للخلاف بين المنظرين في الوقت ذاته"an essentially contested concept" [2]، ولعل العلة في ذلك-كما أكد روني ليبشتزLipschutz. D Ronnie - هي الصراع الذي اطلخم بين المنشغلين بعلم العلاقات الدولية والدراسات الأمنية، ذلك الصراع الذي لم يقل في ضراوته عن الصراع بين الأمم والقوميات المتباينة المذاهب والأيديولوجيات. وتجسد هذا الصراع في المناوشات التي دارت بين ما يسمون بالقصنيفيين 'narrowers'(الذين اختذلوا المفاهيم الأمنية على النواحي العسكرية) وبين ما ينعتون بالتوسعيين" wideners" الذين صبوا جل جهدهم على تضمين مفهوم الأمن أبعاداً غير عسكرية إلى جانب الأبعاد العسكرية. والحق أنه ثمة تيارات فكرية في صدراتها: النسوية والجندرية ساهمت في ترسيخ أقدام التوسعيين، إذ نجم عن هذه التيارات الفكرية التغير في طبيعة الأمن(من كونه يحمل معاني ذات طبيعة إيجابية وسلبية معاً)، وكذا التغير في نطاقه(من كونه بات يشمل مجالات كثيرة وحلال عدة على المستويات المحلية والإقليمية والعالمية)[3].

ولقد برزت نظرية الأمننة في ثمانينيات القرن المنصرف في ظل نسق ثنائي مفعم بالتوتر بين قطبيه، وبمواكبة أجواء دولية حبلى بالصراع المرتكز إلى بواعث أمنية، على يد مؤلفات Ole

Weaver ذلك الرمز اللامع في مجال الدراسات الأمنية، والذي سعى بمشاركة رفيق دربه بري بوزان إلى وضع اللبنة الأولى في صرح مدرسة جديدة الطرح في المجالات الدولية والأمنية عُرفت بمدرسة كوبنهانجن للدراسات الأمنية.

ويتمحورجوهر نظرية الأمننة Securitization theory حول تبيان أن السياسات المؤطرة للأمن القومي للدول ليست سياسات مفروضة على الدول وليست أمراً معطاً مسلماً به في حد ذاته، ولكنها سياسات مصممة من قبل السياسين وصناع القرار(أو ما يعرف بالفاعل المؤمنِن a ‘securitizing actor’) حينما يقومون باستغلال ظرفاً دولياً ما بتصويره للمستهدفين بهذه السياسات كما لو أنه أمراً جللاً أو تهديداً بالغ الضراوة أو جائحة مهلكة تدق ناقوس الخطر[4].

ويؤمن عتاة المؤمننين بأنه حتى لا يقع الباحثون في براثن السطحية وحتى لا يخوضون في خثرود الكلم ومن أجل التمكن من عرض الحقيقة على أصولها والتحيز إلى جادة الصدق، والاهتداء إلى طريق المعرفة وسبر أغوار حقيقة الواقع والبعد عن التيه في بيداء الوهم، عليهم أولاً وقبل كل شيء الوقوف على الأسلوب أو البناء الخطابي ”the rhetorical structure of decision makers “لمؤمننين(أو صناع القرار) . والأسلوب الخطابي " a speech act" هو العامل الحاسم في فعالية السياسة الأمنية، إذ إن صياغة سياسات الأمننة لا يستقيم معها الخطب الطنانة ولا ترهات الأباطيل ولا شغافيل ولا حتى الوقوف على حقيقة الواقع كما هو بالفعل، بالقدر الذي يتطلب من "الفاعل المؤمنن" تشكيل الحقيقة بيده ويثخن في خطورتها على الصورة التي تؤثر على سيكولوجية المخاطبين وخوالجهم من ثنايا تحويل الحدث أو الموقف من مجرد موقف عادي يقع في مستوى الإطاقة(أو في إطار ما يعرف بالسياسات الدنيا) إلى مستوى يفوق حد الطاقة أو فوق العادة(أو في إطار ما يعرف بالسياسات العليا)[5]

ويشترط كوكبة من المنظرين لفاعلية سياسات الأمننة التوافق الجمعي للجمهور المخاطب حول شدة وطئة وخطورة التهديد الذي يمثله الموقف والشعور بالخوف والهلع الذي يثيره في

نفوسهم والذي يستجلب الغوث. وتحقيق ذلك ليس أمراً سهل المراس، إذ يقطع هؤلاء بضرورة أن تقوم بنية الخطاب المؤمنن الموجه للجمهور على عدة ركائز منها: التهديد الأمني ، وضاغطيته، وأن يشكل خطراً فرسخياًexistential threats. وهذه الشروط وما تمثله من صعوبة في التطبيق العملي ساقت بعض الثقات في الدراسات الأمنية إلى التشكيك في مدى جدوى هذه السياسات، وحدجوهم بأسهم النقد مروجين لفكرة مفادها: أن الحفاظ على اقناع وحواح ومتماسك لدى الجماهير في الأثر البعيد أمر صعب المنال تماماً كحال الجريض دون القريض[6].

وطالما أن سياسات الأمننة سياسات ذاتية تقديرية، فمن الطبيعي أن تسفر عن إزدواجية المعايير، على سبيل المثال بعض السياسات الداعية إلى الحرب العالمية على الإرهاب تصور بعض الدول العربية كما لو أنها راعية للإرهاب، وتوصم العربي بالرجعية والتزمت وتهديد الآخر؛ الأمر الذي يسترعي اتخاذ سياسات من شأنها فرض الوصايا أو الرقابة أو التدخل في الشأن العربي، في حين يغض كثيرون من صناع هذه السياسات الطرف عن ممارسات عدة في مناطق متفرقة من العالم والتي يمثل بعضها فعلاً تهديداً لأمن بعض الشعوب وتكديراً لصفوها، ومن هنا يمكن القول بإن: سياسات الوصايا أو الرقابة هذه تمثل جهازاً أمنياً بمقدوره أن يفرض الأمن ويحقق الاستقرار وهو ذاته من ناحية أخرى من الممكن أن يشكل مصدراً تهديدياً للأمن[7]

وتلاقت أراء دعاة نظرية الأمننة حول مجالات اهتمام تلك النظرية، وحصروها في المجالات السياسية والاقتصادية والعسكرية والاجتماعية والبيئية. وتجدر الإشارة إلى أنه رغم الاختلاف حول مضامين سياسات الأمننة في المجالات المذكورة، بيد إنه ثمة قاسم مشترك وينبوع واحد تنبجس منه مثل هذه السياسات يتمثل في بروز تهديد ما يُضخم من قبل المؤمنن إلى الحد الذي يرقى إلى مستوى الخطر المحدق الذي يُحاك لشيء مرجعي(a referent object) أو قضية محورية. ومن المعلوم بالضرورة أن القضية المحورية أو المرجعية هذه ليست واحدة في المجالات المختلفة: على سبيل المثال تتصدر الهوية القضايا المحورية في المجال الاجتماعي، كما تقف

الفصائل المهددة بالانقراض والنظام البيئي على سنمة القضايا المحورية في ظل المجالات البيئية، في حين تظل الدولة القضية المحورية الأظهر والأبرز في المجالات العسكرية[8].

ودراسات الأمننة تضرب بجذورها إلى عقد الثمانينيات من القرن المنقضي، حينما وقعت أحداث نجم عنها التغير الجذري والهيكلي في المفاهيم الأمنية على الصعيدين النظري والعملي، مما حدا ببعضهم وفي مقدمتهم ستيفن والت إلى وسم ذلك العقد بمرحلة نهضة الدراسات الأمنية.

ثانياً -المفردات التي تقوم عليها سياسات ونظريات الأمننة

1-الجمهور المخاطب أو المستهدف(Audience)

يعد مفهوم الجمهور المخاطب من المفاهيم المحورية الأساسية التي تبنى عليها افتراضات نظريات الأمننة، غير أن هذا المفهوم يكتنفه الغموض محفوف بفيض من اللغط، وليس بالقدر من البساطة التي ربما تخيل إلى أحدهم، وهذا ما أفصح به غير واحد من كبار عتاة هذه النظرية، وفي هذا المضمار يقول بوزان ورفاقه: "إنه ليس بمقدورنا نعت قضية ما بالأمننة لم يستقبلها الجمهور المستهدف على أنها موضوع مؤمنن، ومن المدهش على الرغم من حيوية هذا المفهوم، بيد إنه من المفاهيم التى لم تلق حظها الكافي من التطوير والعناية، وأن لم يكن أقلها على الإطلاق من بين المفردات الأساسية التي ترتكز عليها نظريات الأمننة." وفي سياق متصل عكف ويلم Williams على تقصي حقيقة محورية هذا المفوم في جنابات مجلدات الأمننة لا سيما الكوبنهاجنية منها، فخلص بنتيجة قوامها أن مفهوم الجمهور المخاطب ترك تحت التطوير في مصنفات مدرسة كوبهاجن ‘radically underdeveloped’ ، the concept of audience has been left وباعتراف منه بهذه الحقيقة أقر ويفر" Waever" –وهو أحد أبرز رموز هذه المدرسة-بأن مفهوم الجمهور المخاطب بحاجة إلى مفهوم أكثر وضوحاً واستيعاباً في الوقت ذاته نظراً

للاختلافات التي تعتري هذا المفهوم the term 'audience' requires 'a better definition and probably differentiation[9]

وراح سالتر Salter يستن بسن سابقيه ممن أعزوا الفشل في التوصل إلى مفهوم واصح للمجهور المخاطب إلى الانتاج العلمي المحصرم لمدرسة كوبنهاجن، إذ راح يكشف النقاب عن أن رغم أن مدرسة كوبهانجن بما لها من سبق في مجال دراسات الأمننة، غير إنها عجزت عن التوصل إلى مفهوم واضح ناصع ناطع لمفهوم القبول عند المخاطبينaudience acceptance (وهو أحد العوامل المسئولة عن فعالية سياسات الأمننة وانتاج ثمارها)، إذ إنه يؤكد أن هذا المفهوم في الدراسات الكوبهاجنية ترك ولم يحدد بعدد، ولكنه قيد التحديد ، وقاسمه في ذلك الرأي Macdonald وزاد عليه أن مفردات وافتراضات نظريات الأمننة مازالت قيد التنظير والتمحيص 'under-theorized"[10].

والحق ثمة عوامل عدة حالها حال الجريض دون القريض تقف حجر عثرة في وجه التوصل إلى صيغة واحدة تحظى بقبول جمهور منظري الأمننة، ولعل من أظهرها ،بل وصاحبة النصيب الأوفر على الإطلاق ولا يضارعها في ذلك عامل هي المشقة التي تبلغ بالباحثين إلى مستوى الجهد التي يعانونها من وراء البحث عن مؤشرات جلية قابلة للقياس أو التقدير على أقل تقدير للفرضية الأساسية التي تمثل عصب الخطاب الأمنني والتي بها يتسع نطاق جمهور المخاطبين أو يضيق ألا وهي شرطية توافر الخطر المحدق الذي يرقى إلى مستوى التهديد الوجودي the existential threat في الخطاب المنساب من الخطيب الأمني إلى الجمهور، ومن هنا تنكشف أمامنا أول كوة نطل منها على الحقيقة الوضاءة للعوامل المفضية إلى غموض مفهوم الجمهور ونطاقه، وهي أن نطاق الجمهور يضيق ويستع وفق إدراكهم وشعورهم(المتباين بينهم بالطبع) بمدى خطورة موضوع التهديد وأن انعقاد الإجماع على مؤشرات رضاه وقبوله signs of

acceptance’ أمر يصعب بلوغه، الأمر الذي يجعل من إماطة اللثام عن حقيقة الجمهور المستهدف أمراً صعباً والإدعاء بالتمكن من إحصاءه بالكامل أراجيفاً واجتهاداً مغلوطاً[11].

ويعوق التوصل إلى مفهوم للجمهور عائق آخر وهو الذاتية subjectivity حيث طريقة عرض الخطاب الموجه إلى الجمهور تتأثر بشخصية الفاعل المؤمنن، فضلاً عن أن هناك تداخلاً ذاتيا intersubjectivity ناجم عن أن عملية الأمننة تقوم في جوهرها على التفاوض بين الفاعل المؤمنن الذي يصدر الخطاب والجمهور المخاطب الذي يستقبله، وفي هذه العلمية تتفاعل الذاتيات؛ الأمر الذي يصعب على متخذي القرار كما الباحثين التوصل إلى الاتفاق حول مفهوم موحد للجمهور. كما أن الجانب المعرفي لدى الأفراد أو الجمهور المخاطب قد يشكل سلاحاً ذا حدين، فهو قد يشكل عائقاً أمام فعالية سياسات الأمننة من ناحية، ومن ناحية أخرى بمقدوره أن يشكل عاملاً داعماً لسياسات الأمننة وتربة خصبة لنموها وشرعنتها. على سبيل المثال السياسات التي كان يصنعها رئيس الوزراء البريطاني توني -بلير لشحذ همم البريطانيين والأمريكان لتهيئة المجتمعين لقبول فكرة الغزوالأنجلو/أمريكي للعراق- رفضها أغلب المواطنين من خلال قياسات الرأي العام(والذي شكل عامل مقوض لهذه السياسة)، في حين وجدت من يدعمها ويروج لها ويشرعنها من أعضاء البرلمان الإنجليزي[12].ومن الجدير بالذكر أنه على الرغم من الصعوبات هذه التي تحول دون الاهتداء إلى مفهوم واضح لا ريب فيه ولا اختلاف عليه بين جميع المنظرين ، إلا إن بعضهم حال Salter –آملاً في إحراز تقدماً في صياغة هذا المفهوم- صاغ مفهوماً بسيطاً للجمهور، حيث إنه عدد الفئات التي يشملها هذا المفهوم وحصرها في الشعب والصفوة والتكنوقراط والمراكز العلمية[13].

2-علاقات القوى

تعبر علاقات القوى في مجال الأمننة عن علاقة التأثير والتأثر بين طرفي الخطاب الأمنني ، وهما: الفاعل المؤمنن والمخاطب المستهدف. وفرق الجهد بين طرفي العلاقة(والذي يكون في

صالح الطرف الأول عادة) هو المسئول الأكبر عن التحركات أو الأفعال المؤمننة a securitizing move . وفي هذا المضمار يزعم ويليمز Williams أن التحركات المؤمننة تنجم عن تفاوت قدرات الفاعلين على النحو الذي ينتج من الخطابات المفوهة المروجة لوقوع خطر وشيك الحدوث أثاراً اجتماعية يشهدها الواقع[14]. كما ذهب بعضهم أمثال Balzacq إلى أن المفهوم الأوسع لعلاقات القوى بين طرفي الخطاب الأمنني هو ذلك المفهوم لا يتجاهل قبول أو رفض الجمهور المستهدف لتحركات الأمننة المشأوة من صانعي القرار أو الفاعل المؤمنن

3-المحتوىcontext

لا امتراء في أن محتوى الخطاب الأمنني يمثل عاملاً مؤثراً ومفسراً في الوقت ذاته للتحركات المؤمننة securitizing moves: فخصائص المحتوي الخطابي(بنوعيها: الأنوتولوجي والأبستومولوجي) هي الينوع الذي يتفجر منه البواعث المحركة لمشاعر الجماهير، لذا يعول كثير من المنظرين كثيراً على مدى نافذية الخطاب الأمنني وتحقيق جدواه[15].

وتكمن الدوافع الأونتولوجية للخطاب الأمنني في الجواب عن سؤال قوامه: مما يتكون محتوى الخطاب الأمنني؟، بينما تشير الخصائص الأبستومولوجية إلى العلة الكامنة وراء نجاح الخطاب الأمنني في إحداث تحركات مؤمننة في مواقف ولما لم يؤت آكله في مواقف أخرى؟[16].

وفي معرض حديثه عن الخصائص الأونتولوجي لمحتوى الخطاب المؤمنن راح بوزان ورفاقه يصبون جل تركيزهم على طبقات المحتوى *layers* of the context ، وفرقوا –استناداً إلى هذه الطبقات -بين معيارين للمحتوى الأونتولوجي للخطاب المؤمنن، وهما: معيار القطاعات المترادفة(synonymous with sectors)أي تصنيف الخطابات إلى قطاعات متخصصة عسكرية سياسية اقتصادية اجتماعية ....)، ومعيار "الظروف التاريخية المولدة لتهديدات" ‘conditions historically associated with the threat’، وبنى Balzacq تصوره عن هذا النوع من الخطاب على افتراضات كل من Schegloff and Wetherell ، وجاء لنا

بضربين للسياق أو المحتوى الأمنني وهما: السياقين القاصي والداني (A proximate context and distal context)، ويتضمن السياق الداني -أو كما يحلو للبعض أن يطلق عليه المحتوى الداخلي- الخصائص الآنية للتفاعل بين مفردات الخطاب the immediate features of the interaction’، ويعنى غالباً بترصيع الكلام على النحو الذي يهيء المستهدفين للقيام بفعل معين كالتمجهر أو الاجتماع أو الاصطفاف بشأن أمر ما وغير ذلك من الأمور. بينما يعبر السياق القاصي أو الخارجي للخطاب عن البناء الاجتماعي/الثقافي الكلي الذي يسوق الطبقة المستهدفة إلى الممارسة المؤمننة، ويتضمن مفردات على شاكلة الطبقة الاجتماعية أو التركيبة العرقية للأفراد المستهدفين والمواقع والمؤسسات التي تقع في حيز الخطاب المستهدف، والنُطُق الثقافية والإقليمية والأيكولوجية[17]. واستهجن ثلة من الباحثين هذه الطريقة، إذ راحو يؤكدون أن الارتكاز على الخصائص البنائية للمخزون الدلالي للألفاظ ‘semantic repertoire’للمحتوى الأمني أنجع من الارتكاز على طريقة السياق الخارجي، ولعل العلة عندهم في ذلك- وفي صدراتهم Balzacq – أن المخزون الدلالي للمحتوى الأمنني يتألف من المعنى النصي textual meaning(ويشير إلى المعرفة اللغوية للمصطلحات) والمعنى الثقافي cultural meaning(والذي يعكس المعرفة التاريخية الناجمة عن تفاعلات سابقة أو أحداث ومواقف جارية. وذلك على اعتبار أن إدارك المفاهيم الأمنية يأتي متأثراً بالثقافة والخبرات التاريخية للمجتمعات[18]، بعد أن تعرفنا على المفردات التي تقوم عليها نظريات الأمننة، سوف نعرض في السطور التالية لنظريات الأمننة في مجال العلاقات الدولية.

المبحث الثاني-نظريات الأمننة في مجال العلاقات الدولية

بادئ ذي بدء نشير إلى أن ثمة تمايز بين لفظتين إنجليزتين طفتا على سطح التنظير في العلاقات الدولية في أعقاب نهاية الحرب الباردة، وهما: “Critical Security Studies (with capital first letters)” و“critical security studies (with small first letters)”، إذ

على الرغم من أنهما يحملان نفس تراكب البناء اللغوي، غير إنها يعبران عن تيارين متمايزين في التنظير، حيث تشير الأخيرة(css) إلى قطاع رحب من المصنفات المعنية بالدراسات الأمنية لتيارات تنظيرية عدة(من البنيوية إلى النسوية، ومن البنائية إلى بعد الكولونالية، من الماركسية إلى الجرامشية)فضلاً عن المداخل الناقمة للدراسات الأمنية الكلاسيكية. بينما تعبر الأولى عن تيار واحد وهو دعاة النظرية النقدية'Critical Theory (من أمثال Max Horkheimer, Jurgen Habermas, Axel Honneth, Robert Cox, and Richard Falk) وتسمى هذه النظرية أيضاً باسم مدرسة أبيريستويث "Aberystwyth School"[19]. وعلى أية حال سوف نعرض لافتراضات نظريات الأمننة في حقل العلاقات الدولية منذ بزوغ تلك النظريات في ذلك الحقل على النحو التالي:

أولاً-مدرسة كوبنهاجن Copenhagen School

بنت مدرسة كوبنهاجن افتراضاتها على نقد وتمحيص افتراضات المدارس الأمنية التقليدية لا سيما البنائية الاجتماعية والواقعية الجديدة(البنيوية)[20] ، وترتكز نظريات الأمننة على الدور الوظيفي للكلام الذي استعير من النظرية العامة للكلام للمفكر "أوستين" الذي رتب "الأفعال المعزاة إلى الكلم" Speech Acts على ثلاثة صنوف متراتبة، هي[21]

-أفعال اللفظ Locutionary Act: وهي الكلام الخبري الذي يخضع للتمحيص، وتعبر عن ألفاظ عادية تحمل معناً سردياً خبرياً.

-أفعال الأثرPerlocutionary Act : وهي الأفعال الناجمة عن مدى قدرة المخاطب على التأثير في وجدان ومدركات المخاطبين.

-الأفعال الحقيقية Illocutionary Act: وهي تعكس الأفعال المنجزة فعلاً من جراء التأثر بقوة تأثير الخطيب وقدرته على التوجيه. وبعبارة أخرى تعني أفعلا الحقيقة قدرة المنطوق على انتاج فعل.

والأفعال الحقيقية التي جاء بها أوستين كانت بمثابة الملهم لنظرية الأمننة عند ويفر وجعلت أبحاثه تتربع عرش مدرسة كوبنهاجن، وتفرد ويفر وقتذاك عن نفر ممن اشتغلوا بمهنة التنظير بأنه ألبس الأمن بزي "الأفعال المعزاة إلى الكلم"، الأمر الذي ساقه إلى صك تعريفاً للأمن منتزعاً من ماهية الأفعال الحقيقية الأوستينية قوامه : إن كافة المعروضات التي تنطوي على مفردات أمنية تقع ضمن الموضوعات الأمنية، وإن الأمن في حد ذاته ليس سوى "فعل معزى إلى كلم". وهذه القوامة التي يقوم عليها مفهوم الأمن عند ويفر لم تؤهله للاحتفاظ بحوزة الموضوعية، وإنما زج به في رحاب الأحكام الذاتية التي خلعت على الأمن صفة الأمننة، ومرد هذه الذاتية التصورات أو الأحكام الشخصية التي يحبكها المؤمنن بحنكة حينما يخرج القضية من مجرد قضية أمنية حقيقة أو حتى وهمية مصطنعة إلى خطر مستفحل فتاك وشيك الحدوث[22].

وفي مجال العلاقات الدولية دأبت هذه المدرسة على البحث عن تطوير مفهوم الأمن البنيوي، إذ وسعت من نطاقه وعددت من أبعاده، وبات مفهوم الأمن يشتمل على فاعلين كثيرين وموضوعات عدة، ومجالات مختلفة، ومن هنا يمكن القول: إن محور اهتمام مدرسة كوبنهاجن ينصب حول ثلاثة أمور، وهي: القطاعات أو المجالات الأمنيةSectoral approach، والمناطق الإقليمية المتشابكة أمنياً(RSCT) Regional security complex theory، والموضوعات المؤمننة Securitization theory [23]

ووفق أنصار المدخل القطاعي Sectoral approachمضمون مفهوم الأمن وجوهره ومفهوم أساسه يختلف من مجال لآخر، على سبيل المثال مفهوم الأساس للتهديد في القطاع العسكري هو التهديد العسكري، و يتثمل في القطاع السياسي في تهديد سيادة الدولة، وفي المجال

الاقتصادي الانهيار الاقتصادي، وفي المجال الاجتماعي يتثمل في الأمة أو الدين أو العقيدة، وفي المجال الأيكولوجي تهديد الفصائل من الانقراض [24]، ويتعين الإشارة في هذا المضمار رغم التباين في مفهوم الأمن من مجال لآخرعند أنصار هذه النظرية، غير أن مفهوم الأمن في المجالات كافة يرتبط بالبقاءsurvival.

وتعني المناطق الإقليمية المتشابكة أمنياً .'regional security complexes'مجموعة الدول التي تقع في نطاق جغرافي معين وتترابط مصالحها الأمنية ترابطاً من شأنه أن يجعل من هذه الدول كما لو أنها جسد جغرافي واحد في حال إذا ما داهم أحد أجزاءه(دولة واحدة من دول النطاق) خطر ما فإنه سيستشري في الكل ؛ الأمر الذي يتطلب من الكل التكاتف لمواجهة الخطر مجتمعين لا منفردين[25] ومن نافلة القول يؤمن أنصار هذه النظرية بأنه ثمة أربعة مستويات للتحليل في مجال العلاقات الدولية، وهي مستوى الدولةState، السمتوى الإقليميRegional، المستوي الإقليمي المتشابكInter-regional، والمستوى الدولي International[26].

إن القضية المحورية التي تشغل اهتمام المنشغلين بنظريات الأمننة هي الميكانزمية التي تعلم بها عملية الأمننة securitization process تلك العملية التي تبدأ من استلام المؤمنن للخطر مروراً بتصديره للجمهور المستهدف على أنه تهديداً وجودياً إلى مرحلة التغذية العكسية وتقويم جدوي تلك العملية. ولقد أحصي الأباء الروحيون (Buzan, Weaver) خطوات هذه العملية في خطوات عدة، منها[27]:

1-ظهور أمر ما يرقى إلى مستوى الخطر.

2-تقدير المؤمنن لدرجة الخطر فإذا أرتأى أن هذا الخطر ليس بمقدوره أن يهدد الأمن فسيدرجه ضمن عمليات عدم الأمننة، ولكنه إذا قدر أن هذا الخطر من شأنه أن يشكل خطراً جسيماً صار هذا الخطر اللبنة الأولى في باقي عمليات الأمننة التالية، وهي:

أ-تحويل الخطر الجسيم إلى تهديد وجودي.

ب-تطويع العوامل المهيئة وتسخير العوامل المحفزة لاستقبال الجمهور لهذا الحدث على أنه يمثل تهديداً وجودياً.

جـ-استقبال وقبول الجمهور المستهدف للتهديد والاعتراف بوجوده.

د-تقدير المؤمنن لحجم التهديدات الوجودية أو الحدث المؤمنن.

هـ-شرعنة المؤممن كافة الأساليب غير التقليدية المستخدمة للتعامل مع هذا التهديد.

و-تصدير الحياة السياسية في الدولة للجمهور على أنها تشهد ظروفاً استثنائياً وتخضع لحالة الطواري.

ي-التعايش مع التهديد الوجودي.

ولنظرية الأمننة وجهان، الأول- الأمننة(securitization) ، والثاني: اللاأمننة(Desecuritization) وهدف الأخيرة أي عملية اللاأمننة هو نصرة من يكونون ضحايا عمليات الأمننة حال المعارضين السياسيين والأقليات والمهاجرين وغيرهم[28]:

ولعل من أبرز الموضوعات التي حاولت نظريات الأمننة أن تعالجها في نهاية حقبة الحرب الباردة علاقة النزوح/الأمن Migration-security nexus ، حيث ظهرات دعوات تزعم خطورة الطيور البشرية المهاجرة وغيرها من المهاجرين والنازحين على الأمن القومي الأوروبي، وازداد الأمر تعقداً بعد أحداث 11 من سبتمبر حيث أمُننت قضايا الهجرة والنزوح واستخدمت لأغراض سياسية. وظهرت دراسات عدة تبحث في حقيقة التهديد الذي تمثله الهجرة لبلاد أخرى، على سبيل المثال جاءت دراسة وينيرWeiner لتضع عام 1993 معايير عدة للبحث فيما يمكن أن يترتب على الهجرة من أثار أمنية، ومنها[29]:

-هل تمثل ظاهرة النزوح خطراً أم تهديداً للدولة المضيفة أو المستقبلة؟

-إلى أي مدى يمكن أن تمثل هذه الظاهرة من تهديد أو خطر للهوية الثقافية؟

-هل تمثل هذه الظاهرة خطراً أو تهديداً اقتصادياً؟

- هل تشكل هذه الظاهرة خطراً او تهديداً للجمتع؟

-هل تشكل هذه الظاهرة تهديداً أو خطراً على الدول الموفدة؟

وجاءت دعوات كثيرة تطالب العالم بتوخي الحذر من ظاهرة النزوح وما يتمخض عنها من أثار سلبية وعواقب وخيمة على أمن الدولة المستقبلة، ولعل من أبرز هذه الدعوات الدعوة التي قدمها السياسي البارع وعضو مجلس النواب الأمريكي توم تانكريدوTom Tancredo التي ندد فيها بأخطار النازحين على المجتمع الأمريكي وتماهى في ذلك إلى الحد الذي وصفهم بالغزو الصاتم "silent invasion" للولايات المتحدة الأمريكية. وأضاف آخرون أن ظاهرة النزوح ظاهرة مهددة للأمن القومي للدول القومية لما تخلفه من فيروسات بشرية أو جرائم اجتماعية قد تعصف باستقرار الأمم، وذلك نظراً لكونها قد تشكل من معاقل للإرهاب، أو قد تمثل سوقاً للاتجار بالبشر، أو تنشأ باحة للاختطاف والجريمة. ولعل تصريحات ترامب بشأن النزوح المكسيكي للولايات المتحدة، وحالة الذعر التي صورتها مارجريت تاتشر ذات مرة بشأن الهجرة غير الشرعية من هذا الطرح ليست ببعيدة[30].

ثانياً-المدرسة الفرنسية أو مدرسة باريس Paris School

لقد وضع حجر الأساس لهذه المدرسة المفكران الكبيران(Pierre Bourdieu and Michel Foucault) ، ومثلت كتاباتهم الدستور الذي اهتدى به كثير من فحول هذه المدرسة ولكل من اعتنق مبادئها. وتقوم هذه المدرسة على فرضية قوامها: إن الجهاز المهيمن والمتحكم في كافة

السياسات من الإجراءات البيروقراطية التقليدية التي روتينيا يومياً وحتى السياسات الأمنية المتخصصة هو الحكومة لا غيرها. ومن ثم تفترض هذه المدرسة كذلك أن السياسات الأمنية لا يمكن فصلها عن سياقها الحكومي وهي تعطي وزناً نسبياً أكبر للممارسات الأمنية على حساب الجوانب الخطابية أو الأساليب الكلامية وإن كان كلتاهما تنسدل من مأسسة الأمن[31]. كما يركز الأسلوب الخطابي على النواحي الممارسية والجمهور والمحتوى أكثر من اهتمامه بالجوانب التقليدية والاستخدامات المادية.

ويتمتع التصور الأمني عند دعاة هذه المدرسة –وفي مقدمتهمFoucault- بخصائص عدة،منها: إنه يمثل أداة أو تقنية حكومية" a technique of government"، وهو انعكاس لميزان القوة القائم بين المشاركين في اللعبة السياسية "power games" أكثر منه انعكاس لنواياهم "intentions" أو دوافعهم. والقدرة على منطقة الخطاب المتعلق بالخصم على النحو الذي يدنو من التصور الذهني للجمهور المستهدف عن هذا الخصم[32].

وتتمثل الأمننة "securitization" في مخيلة عتاة هذه النظرية فيما تنطوي عليه عملية صنع الأمننة"Insecuritisation" وما تسفر عنه من جملة الممارسات الواقعية a set of practices: وجوهر عملية صنع الأمننة"Insecuritisation" هو أن عملية الأمننة تقع في إطار الفن والتقنية الحكومية "technique of government"لاسيما في ظل المجتمعات الحديثة حيث يشيع انتشار المعرفة الأمنية "security technology"، والخبرة المعرفية "expert knowledge" بكثير من المخاطر والتهديدات بين أوساط العلاقات الاجتماعية[33]، وتتشابه في ذلك عملية الأمننة عند البارسيين والكوبنهاجنيين، إذ تصبح الفرصة سانحة أمام أمننة قضية ما فور ما تمكنت الحكومة من تهويل الخطر وشيك الحدوث وتقديمه كمادة خطابية للتأثير في مشاعر وأفعال الجمهور المستهدف. وبعبارة أخرى فإن المدرستين تتفقان في أمننة القضايا

أنتولوجياً وتختلفان ابستومولوجياً(نظراً لتركيز مدرسة كوبنهاجن على تسويق الخطاب المؤمنن، في حين يصب الفرنسيون جُل جهدهم على الجانب الممارسي للسياسات الحكومية المؤمننة.)[34]

وبرز التركيز على الجانب الممارسي للسياسات الحكومية المؤمننة عقب انهيار القطب الثاني(الاتحاد السوفياتي) في النسق الثنائي وبعد أن رفع شعار انتصار الليبرالية triumph of liberalism" "وأسدل الستار عن أكثر فصول الصراع الأيديولوجي ضراوة في العصر الحديث، وتحولت بوصلة ووجهة الدراسات الأمنية- بعد أن تربعت قوة وحيدة (الولايات المتحدة)على سنمة النسق الأحادي ودانت لها جل القوى الدولية الأخرى وسارت في ركابها- إلى البحث عن " " internal security agencies وكيل داخلي للأمن تعلق عليه الدول خطاباتها و سياساتها المؤمننة بدلاً من عناء البحث عن أعداء خارجيين enemies' outside the borders، و لعل من أجلى الأمثلة على ذلك التحول في الخطابات المؤمننة بعد أحداث 11سبتمبر[35].

وتؤكد المدرسة الفرنسية أنه قد تلجأ بعض القيادات السياسية في عملية صنع السياسة الأمنية إلى أمننة موضوع ما يقع داخل أراضيها أو خارج حدودها سواء أكان موضوعاً قائماً بالفعل أو مختلقاً لأجل كسب أو إضفاء شرعية على النظام القائم "legitimate truth " أو للفت انتباه العالم الخارجي لغرض ما يصب في اتجاه صالح النظام الحاكم، على سبيل المثال أمننة سياسات الهجرة"the securitisation of migration" ، والترويج والتهويل بشأن ما يمكن أن تثيره من تهديد للأمن القومي للدولة ونسيجها الاجتماعي : أي أن سياسات الأمننة في ظل المدرسة الفرنسية أداة حكومية للسيطرة على الجماعات والأفراد لتحقيق هدف معين، في حين تستهدف سياسات الأمننة عند مدرسة كوبنهاجن حث الأفراد على القيام بتصرفات أو تحركات جديدة[36]، ويعرف أنصار الأخيرة بالاستثنائيين"exceptionalist" نظراً لاستغلالهم ظرف استثنائي لتحريك الجماهير، في حين يعرف أنصار الأولى بالتوجيهيين "diffuse" نظراً لاعتماد الحكومة

على سياسات الغرض منها النشر والتوجيه لموقف يوسم بعدم التأكد أو خطر وشيك الحدوث وذلك بغرض حكم الجماعات الاجتماعية أو الجماهير[37].

ثالثاً-مدرسة أبيريستويث "Aberystwyth School"

تعرف مدرسة أبيريستويث بمدرسة ويلش(the Welsh School)، ولقد أرسى قواعد هذه المدرسة خلال حقبة التسعينيات الجهباذان الخبيران بالغوامص الأمنية Ken Booth and Richard Wyn Jones a . وتقوم هذه المدرسة (بوصفها واحدة من أنصع صور اتجاه ما بعد الوضعية a post-positivist approach)على مفهوم أساس ألا وهو التحررية "emancipation"، ويقطع جهابذة هذه المدرسة بالعلاقة الكاثوليكية الطابع بين النظرية وسياقاتها التاريخية والاجتماعية والسياسية، لذا يروجون لضرورة الانسلاخ والتجرد من هذه السياقات في حال الرغبة في التوصل إلى بناء نظري يستهدف الكشف عن حقيقة العالم ويحملون على عاتق النظرية الاضطلاع بمسئولية القيام بدورها الإرشادي التوجيهي لترسيخ دعائم الأمن الإنساني "the security of humanity" [38].وهذا الدور التوجيهي لابد أن يكون مشفوعاً بتصور القيادات السياسية أن تحقيق الأمن يتعين أن يكون من ثنايا سياسات مجردة من التعصب القومي ومنسلخة من نعرات السيادة القطرية على النحو الذي يهيء لبروز مجتمع إنساني يسع المجتمعات الإنسانية المتمايزة كافة بكافة مستوياتها وروابطها[39].

وتقوم هذه المدرسة على افتراضات عدة، منها: أن مفهوم الأمن من المفاهيم المشتقة الذي يتمايز في مضمونه وخصائصه عن كثير من افتراضات النظريات الأخرى. وجوهر مفهوم التحرر عندهم هو تحرر الأفراد(فرادى وجماعات) من القيود المادية والبشرية التي تقف أمام نزواتهم ورغباتهم، ومن أبرز هذه القيود الفقر المدقع والقمع والتنكيل السياسي، فلا غرو هنا أن هذا الافتراض يحمل في طياته الجمع بين الحرية والأمن عند دعاة هذه المدرسة، إذ يتصورون أنه حيثما توافرت الحرية حل الأمن وساد وعم[40].

ويبدو أن مفهوم الأمن –من الناحية الأبستومولوجية-عند مدرسة"A.S" يخرج من نفس المشكاة التي يخرج منها هذا المفهوم عند الوضعيين، بيد أنه لما لهذه المدرسة من موقف من الاتجاهات الموضوعية التجريدية -المروجة لفصل الحقيقية عن سياقها القيمي- فلقد أضفت على مفهوم الأمن أبعاداً جديدة تجذرلخصوصية الحقائق والوقائع الاجتماعية المشكلة بعامل التصورات الذاتية المتقعرطة[41].

والحق أن الأمن والتحررية عند دعاة هذه النظرية وجهان لعملة واحدة، إذ إن أمن الجماعة الدولية مروهون بتحقيق الأمن العالمي، ولا يتحقق الأمن العالمي إلا من ثنايا التحرر من القيود التي تكبل الأفراد، وذلك من ثنايا دعم المساوة والترسيخ للقوة الإنسانية، والإلتزام غير المتحفظ بحقوق الإنسان، والوفاء بالوعود السياسية وعدم التنصل منها[42]، ونتيجة هذا التحيز للسياسات التحررية، والتقيد ببعض الافتراضات الواقعية سميت هذه المدرسة بالواقعية التحررية "emancipatory realism"، ويساق في هذا المساق سؤال أولى أن يطرح ألا وهو هل التصور الأمني للواقعية البنيوية هو ذاته عند الواقعية التحررية ؟ إن الحقيقة التي لا تخالها خالجة ولا تنازعها أدلة معتبرة تجتمع على معنى واحد يفيد القطع هي أن ثمة اختلافات كبيرة خاصة بأمور جلل(منها:ماهية الأمن) جديرة بالدراسة والبحث، وليس منبع الخلاف بينهما- كما يروج له بعضهم- تصفية حسابات وحسم خلافات وكسب نقاط إضافية في صراعات ممقوتة.

وجوهر الخلاف بين تينك المدرستين أو النظريتين حول أبعاد مفهوم الأمن يرتد إلى عدم إلتقائهم على نقاط مشتركة حول ماهية الفاعل الأمني "security agent"[43]، حيث يتصور أنصار الواقعية التحررية الفاعل الأمني في الأفراد لاسيما النخبة المثقفة Individuals, specifically intellectuals"، ولا يضع النقديون حداً فاصلاً بين الفاعل والمحلل، حيث يكون في كثير من الأحيان المحلل عندهم هو نفسه الفاعل الأمني في الوقت ذاته[44] ، وعلى أية حال فإن الفاعل الأمني عند أنصار هذه المدرسة ينحصر في النخبة المثقفة نظراً لقدرة هذه النخبة

–وهم في ذلك يتفقون مع التصور الجرامشي لدور الطبقة المثقة- على التصدي لهيمنة السلطة على الخطاب المحرك للسلوك المؤمن، وذلك لما يملكون من جوامع الكلم وحقائق الأمور، مستخدمين في ذلك وسائل إقناعية على شاكلة قدرتهم -وهم بذلك أكثر جرأة من غيرهم –على قول الحق " "speak truth to power" في بلاط الحكم حتى لو كان الحاكم جائراً هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى قدرتهم على تقديم مادة نقدية معتبرة ومفندة"Immanent critique" ومؤثرة في مشاعر الجماهير لاسيما في الأمور ذات الصلة بالسياسات التحررية.[45]

وتعد أمثل طريقة لتعريف الأمن عند رواد هذه المدرسة –كما أكد بووث (Booth)- هي الطريقة التي تقوم على الوقوف على حقيقة الظروف المحيطة والعوامل المحركة والبواعث المفضية لعدم الشعور بالأمن أو حالة اللاأمن التي قد تعاني منها الجماعة أو الأفراد في أي مجتمع من المجتمعات. ويتحقق الأمن وفق رؤيته حينما يؤمن الأفراد فرادي وجماعات بحق غيرهم في التنعم بالأمن والنأي بأنفسهم عن استخدام أي وسيلة تجردهم من ذلك أو تحجب عنهم ذلك، وكما يؤكد على أن الأمن القومي للدولة يتعين ألا يستهدف فقط بقاء الدولة ولكن حياة وتقدم شعوبها كذلك[46]

ويتحقق الأمن العالمي وفق هذه النظرية من ثنايا وصل الحلقة المفقودة بين بيئة السلام والاستقرار داخل الدول أو النظم السياسية والبيئة الدولية التي يغلب عليها الطابع الفوضوي، والخلية الأولى في جسد الأمن العالمي هي الأمن الشخصي أو الفردي، ويتحقق الأمن الفردي أو الشخصي تحت مظلة المجتمعات البشرية المتحضرة "civilised human" حيثما يتوافر المناخ الملائم والتربة الخصبة لترعع ذلك النوع من الأمن وذلك نتيجة التقيد أو الإثناء الذاتي "self-constraint" المتحقق بعامل الحيلولة دون وقوع الضرر المتبادل"mutual harm "، وحينما ينتشر هذا الأمن بين المجتمعات من ثنايا ما يعرف بعمليات التحضر العالمي بعامل السلوك الاتصالي يتحقق ظرف التعايش السلمي العالمي الذي يتمخض من رحمه الأمن العالمي[47]. وفي

مثل هذه الظروف تكون الفرصة سانحة أمام بروز دور المنظمات العابرة للقوميات والمنظمات الدولية والكيانات ذات الطابع العالمي المهيئة لنشوء هيئات حكم عالمية تتوافق مع طبيعة العالم المعاصر أو ما بعد العصر الصناعي"post-industrial age" [48]، والحق الذي لا يأتيه الريب من بين يديه ولا من خلفه أن مخاض عالم بهذه الهيئة الطوبوية التي يزعمها أنصار هذه المدرسة سينكأ من جديد خلافاً قديماً بين المدارس التنظرية المختلفة وسيسكب مزيداً من الزيت على صراعاتها الفكرية الموقدة، وحتى لو فرضنا جدلاً أن بلغ عالمنا المعاصر هذه المرحلة السلمية المنشودة والتي يسودها السلام والأمن العالميين والتي سينشط في رحابها دور الكيانات والمنظمات الدولية الحاكمة، فإنه من المتوقع أن مثل هذه الكيانات ستجلب على العالم نمطاً جديداً من الصراع المفضي إلى النيل من الأمن العالمي، إذ سيحدث حتماً صراع بين القوميين وغيرهم من الفئات التي ترسخ لفكرتي السيادة والدولة، حيث سنجد من يخرج من صفوف هؤلاء من يندد بالقيود التي تفرضها هذه المنظمات على حركة التفاعلات الاجتماعية داخل المجتمع الواحد وكذا التفاعلات بين المجتمعات

إن الافتراضات التي بنيت عليها النظرية النقدية ونظرتها المثالية للأمن والأمننة ساقت بعضهم –أمثال(Andrew Linklater) ممن ساورهم الشك بشأن هذه الافتراضات إلى النبش في قدرة هذه الافتراضات على تحقيق الأمن، فلا اتفاقيات الحد من الضرر العالمية cosmopolitan harm convention" " ولا المساعي الدبلوماسية ولا صحيح القانون الدولي ولا غيرها من القواعد الناظمة للأفعال الاتصالية بمقدورها أن تحول دون وقوع الضرر المفضي إلى عدم تحقيق الأمن ولا أن تتوقع بشأن حدوثه[49]، فالشعارات على شاكلة المساواة بين جميع الأفراد والتحرر من القيود التي تكبل نشاط الأفراد وغيرها والتي يلوح بها أنصار هذه النظرية كثيراً، قد تذهب أدراج الرياح إذا استندنا إلى الحقيقة الخالدة والناموس الحاكم للطبيعة الفوضوية للبيئة الدولية ألا وهو "الصراع من أجل القوة".

رابعًا- نظرية اتصالية مقترحة لتفسير ظاهرة الأمننة

تقوم هذه النظرية على العديد من الافتراضات التي تقيم صلب النظرية الاتصالية في مجال الدراسات السياسية، والتي في صدارتها فسيولوجيا الأعصاب: وتعني أن الجهاز العصبي المركزي (الحكومة أو متخذي القرار) يقوم بتلقي المنبهات والاستجابات(التهديدات الأمنية) من الحواس (بيئة النظام السياسي)، ثم يقوم الجهاز العصبي(أو الحكومة) بإفراغ التيار(الخطاب المؤمنن) مرة أخري في الجسد(المجتمع)، وهذا ما يوضحه الشكل التالي:

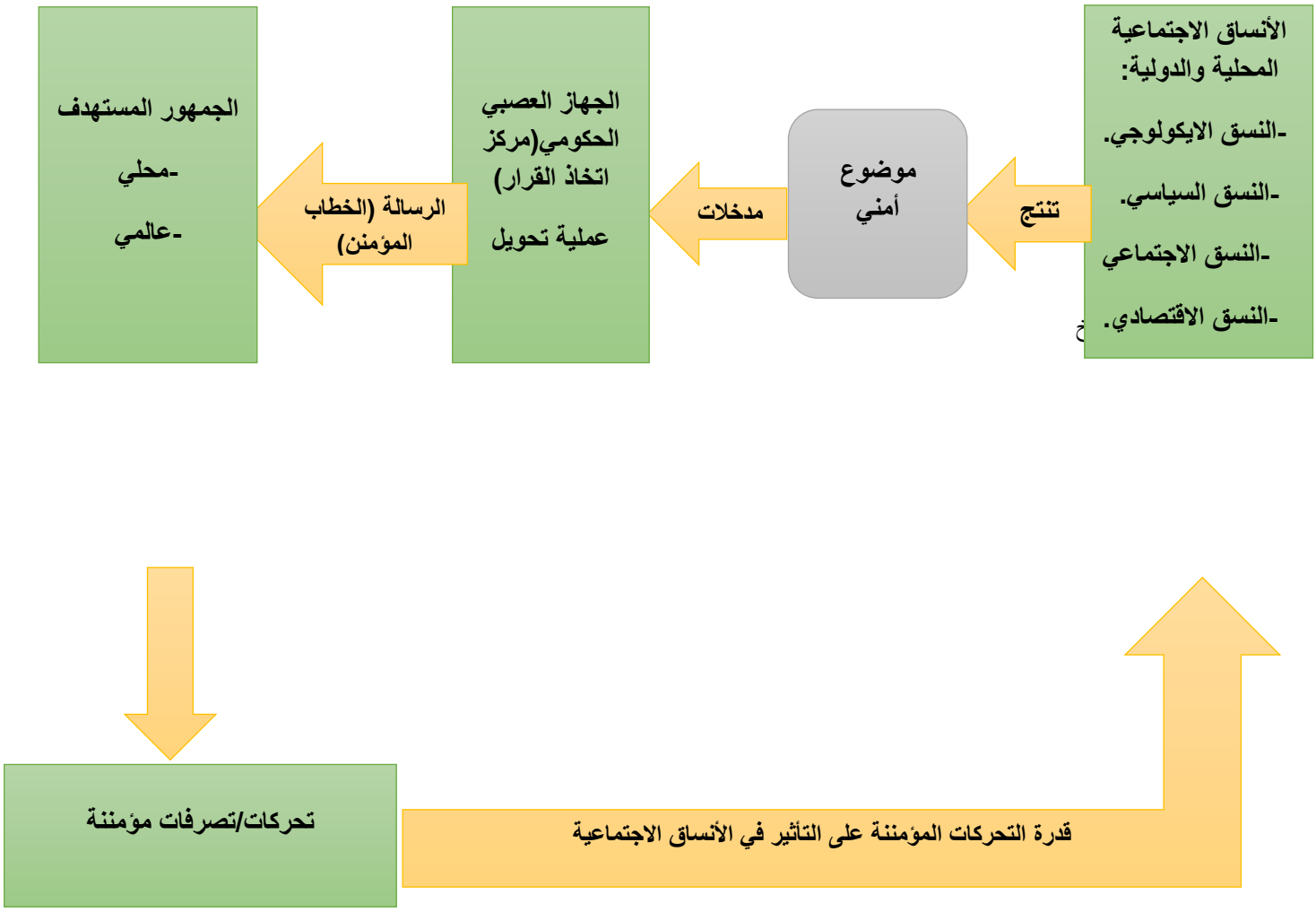

ومن الشكل أعلاه يتضح أن هذه النظرية تقوم على مفردات عدة، سوف نعرض لها، ثم نوضح آلية التفاعل بينها أو بعبارة أخرى ميكانيزمية عمل هذه النظرية، وذلك على النحو التالي:

أولاً –مفاهيم ومفردات النظرية:

1-الأنساق الاجتماعية(البيئة): وتتمثل في بيئتي متخذي القرار السياسي الداخلية والخارجية، وهي تتضمن:

أ-الأنساق الإيكولوجية والبيولوجية(الدولية والمحلية): وهي تشتمل على كافة التأثيرات البيئية التي ينبعث منها تهديدات أمنية سواء للنظم السياسية أو الأفراد داخل دولها.

ب-الأنساق السياسية(الدولية والمحلية): وتتمثل في كافة المتغيرات السياسية الداخلية أو الدولية التي تشكل تهديداً حالياً أو محتملاً.

جـ-الأنساق الاجتماعية: وهي تتألف من كافة المتغيرات والقوى المجتمعية المحلية أو الدولية والتي بمقدورها أن تصدر تصرفات اجتماعية ذات صبغة أمنية.

د-الأنساق الاقتصادية: وتعبر عن كافة المعاملات والمحددات الاقتصادية التي من شأنها أن تهدد الأحوال المعيشية السائدة أو التوقع بتهديد أحوال مرضية حالية مستقبلاً.

2-المؤمنن: يعبر عن القيادات السياسية والجهاز العصبي المركزي للمجتمع والذي يتقلى الأحداث والموضوعات ذات الصبغة الأمنية أيكان مجالها كمنبهات ثم يصيغ خطاباً أمنياً أو كما يترأى له من سياسات ليبثها في أعصاب المجتمع لتحويل الموضوع من خطر إلى تهديد أمني يستدعي التحرك المجتمعي والاصطفاف.

3-الموضوع الأمنني: وهو الموضوع الذي يشكل خطراً على أمن المجتمع أو النظام السياسي أو الفاعلين فيه، والذي يصل إلى متخذي القرار في شأن معلومات وثيقة الصلة بالموضوع الذي يراد اتخاذ سياسات أو خطابات مؤمننة بشأنه، وهو يمثل بالطبع مدخلات للنظام السياسي.

4-الرسالة: وهي قد تكون في شكل خطاب أمنني أو سياسات أمنية وضعت خصيصاً من قبل متخذي القرار لتهويل واقع معين لخدمة أغراض سياسية.

5-الوسيط: وهو عبارة عن القناة الناقلة للخطاب أو السياسات المؤمننة للجمهور.

6-الجمهورالمستهدف: ويتمثل في أولئك الأفراد أو المواطنين الذين يقطنون داخل دولة بعينها أو نطاق جغرافي معين أو البسيطة جمعاء.

7-التحركات المؤمننة: محصلة وناتج تأثر الجمهور بالخطاب أو السياسات المؤمننة، والذي يظهر عياناً بياناً في سلوك وتصرفات الأفراد، أو في رسائل الدعم للقيادات السياسية بشأن اتخاذ الضوء الأخضر لمواجهة التهديد وشيك الحدوث المصور والمعد بحبكة من تلك القيادات.

8-التغذية العكسية: وتنتج عن التفاعل بين التحركات المؤمننة وبيئة السياسات المؤمننة، ومنها يتضح لمتخذي القرار مدى جدوى السياسات المؤمننة.

ثانياً-ميكانزمية عمل النظرية

تقوم آلية نظريتنا المقترحة على ظهور **موضوع يحمل صبغة** أمنية في البيئتين الاجتماعية والمادية المحلية أو الدولية على سبيل المثال: قد يكون موضوعاً إيكولوجيا داخلياً حال حدوث جفاف معين أو تبعات زلازل أو آثار مدمرة ناجمة عن فيضان ما أو حريق شب في غابة ما، وقد يكون إيكولوجياً خارجياً مثل وباء كوفيد-19 أو ظاهرة الاحتباس الحراري، كما قد يكون موضوعاً سياسي النزعة حال تصوير التهديد الذي من الممكن أن يحل بالدولة من جراء بزوغ قوة دولية جديدة قادرة على التغير، ومن المتوقع أن تسعى إلى التغيير في صورة توزيع القوة في النسق

الدولي(على سبيل المثال حرصت القيادات الأمريكية كثيراً على تصدير للشعب الأمريكي بل والعالم أجمع فزاعة "الخطر الصيني" القادم)، وداخلياً محاولة القيادات السياسية في بعض الدول تصوير بعض الأحزاب أو القوى السياسية على أنها خطر على أمن المجتمع. كما قد يكون الموضوع موضوعاً اجتماعياً دولياً حال جماعة بوكو حرام وحركة طالبان، وقد يكون اجتماعياً داخلياً حال فصيل اجتماعي معين كالخطر الشيعي في المملكة العربية السعودية. وقد يتعلق التهديد بالأمور الاقتصادية الخارجية كأن يتم تصوير منظمة مالية دولية ما أو تبني نظام اقتصادي معين أو تعاملات اقتصادية أو تجارية معينة حال استيراد سلعة معينة من الخارج كما لو أنها سبباً للإضرار بالاقتصاد القومي.

ثم يقوم الشخص **المؤمنن** باستغلال الحدث وتهويل أخطاره وتصويره وتصديره للجمهور بصوره تحمل في طياتها مخاطر وتهديدات أكبر بكثير مما هي في الوقع بالقدر الذي يثير اهتمام الجمهور المستهدف أو ربما ترويعهم. وتصوير المؤمنن الخطر على هذه الصورة يستلزم منه أمران أحدهما أو كلاهما، وهما: صياغة **خطاب أمني:** وذلك من ثنايا صياغة عبارات متناسقة مترابطة هادفة بمقدورها أن تجعل من سحابة صيف عابرة للموضوع أمني ما سحب ثخينة كثيفة يخرج ودق التهديد من خلالها، والذي بمقدوره أن ينبت بذور الخوف أو الهلع بين جمهور المستهدفين. أو من خلال رسم سياسات حكومية هادفة ومهولة للمخاطر ومغرقة في التفاصيل الاحترازية التهويلية أو التدابير الاستثنائية، الأمر الذي يصور للجمهورالمستهدف بأن ثمة شعور يقع في وجدانهم لا يقل في ضراوته عن شعور فاجعة أو قارعة كادت أن تحل بديارهم، ومن أدل الأمثلة على ذلك السياسات التي صكتها بعض القيادات الفرنسية بشأن ظاهرة الإسلاموفوبيا وتخويف الفرنسيين ووضع قيود على المواطنين والهجرة إلى الأراضي الفرنسية الأمر الذي جعل من حادثة تطرف عادية -كأي حادثة تطرف قد تحدث في أية بقعة في العالم- ظاهرة مهددة للمجتمع الفرنسي وتهدد أمنه واستقراره باستمرار وتروع مواطنيه. وسواء الخطاب الأمنني أو السياسات المؤمننة أو ما يسمي **برسالة الأمننة** فإن المؤمنن يستخدم لنشرها في صفوف الجمهور المستهدف

وسيط أو قنوات ناقلة: ومنها على سبيل المثال القنوات الإعلامية المسموعة والمكتوبة والمرئية أو الفرامانات أو القرارت الحكومية الإلزامية التي يتم نشرها في جرائد الحكومات الرسمية، ومن الجدير بالذكر أنه إذا كانت هذه القنوات فعالة بما يكفي فإنها قد تؤتي بنتائج مثمرة في هيئة تصرفات وتحركات مؤمننة. وحينما تتفاعل تلك التحركات مع واقع بيئتها فإنها قد تنتج آثاراً جديدة يتعين على المؤمنن أن يعيها حتى يتمكن من تقييم جدواها.

ومن الممكن أن نستخدم هذه الآلية لتفسير سياسات الأمننة التي صنعها الرئيس ترامب بشأن تضخيم مخاطر الهجرة غير الشرعية للنازحين المكسيك: حيث أنه سعى إلى تصدير خطاب موجه للشعب الأمريكي مفاده: إن النزوح المكسيكي أسهم في زيادة التيار الشعبوي لا سيما الراديكالي اليمني المتشدد"radical right-wing populism" وثقافة رد الفعل العنيف cultural backlash" " الذي لا يعيش أنصاره في سلام أو انسجام مع طبيعة المجتمع الأمريكي الذي صممت بنيته على تقبل الاختلاف والتنوع الديني والعرقي والجنسي [50]، لا سيما مع تيار الوايتلاش"whitelash " الذي يدافع عن سياسات ترامب باستماتة، فضلاً عن أن هذه التيارات النازحة المتدفقة كبدت الولايات المتحدة الكثير من النفاقات المالية نتيجة العناية التي تخصصها الولايات المتحدة لهذه التيارات على سبيل المثال تضاعف حجم الرعاية الصحية والترفيهية المقدم لهذه الفئة من 15%عام 1994 إلى 36%لعام 2017.

كما أن الجمهوريين -الذين منهم ترامب -أكثر رفضاً للنزوح المكسيكي من الديمقراطيين، وفي استطلاع رأي حول القبول المجتمعي الأمريكي لظاهرة الهجرة- أجري عام 2015 بعد شهر واحد من تولي ترامب مقاليد الحكم -جاءت نتائجه كالآتي: أن 53% من المجتمع الأمريكي ينبذ الوجود غير الشرعي للمهاجرين على الأراضي الأمريكية على اعتبار أنهم يتسببون في زيادة مستويات الجرائم الفتاكة واعتبر أن تضمينهم ضمن من لهم حق الانتخاب هو إعطاء صوت لمن لا صوت له "giving voice to the voiceless"، وفي أغسطس من العام ذاته وبعد قرابة 6أشهر من

سياسات ترامب المنددة بالهجرة غير الشرعية دعمت نسبة كبيرة من الأمريكان(76%) السياسات الحكومية التي أتخذت لتقنين الهجرة غير الشرعية ووضع التدابير اللازمة للحد من الهجرة غير الشرعية[51]. ولعل العلة في ذلك أن الرسالة المؤمننة(التي أكد ترامب من خلالها أن قانون الهجرة مكمم"American immigration laws dumb"، ولابد من دق ناقوس الخطر وتفعيل قانون الهجرة)، ولقد أحدثت هذه الرسالة التي صدرت من قبل القيادة السياسية والتي بثتها من خلال القنوات الإعلامية المختلفة ما يسمى بتأثير الولاءات التيارية السريعة "knee-jerk tribal loyalties" (وهي هنا تيار الوايتلاش والحزب الجمهوري)وهذا التيار يسعى إلى اقناع أفراد المجتمع من ثنايا التأثير العنقودي؛ الأمر الذي هيأ لقبول الرأي العام الأمريكي بسياسات الأمننة التي جاءت بها القيادة السياسية[52]، حيث إن الخطاب الأمنني الذي قدمه الرئيس الأمريكي ترامب كان يمتلك من الأدلة القانونية ما يكفي لإقناع عدالة المحكمة بأن قرار بناء جدار عازل بين أمريكا والمكسيك للحد من النزوح غير المشروع كان قراراً سياسياً نابعاً من إرادة الأمة ومعبراً عنها وليس أمام المحكمة من حجج لدحضه[53].

وفي الآليات التنفيذية عكف ترامب على بناء الجدار الحاجز ومطالبة المكسيك بدفع فاتورة البناء، كما إنه وضع إطاراً قانونياً لمنح تأشيرات الدخول، وكذلك وضع أعداد محددة من المهاجرين المسوح لهم بالدخول، وفي خطابه وفي تعامله مع هذه القضية ينطلق من مبدأ المباراة الصفرية.

الخـاتـمـة:

إن القطع بالتوصل إلى نظرية عامة مجردة في مجال العلاقات الدولية- لاسيما في الدراسات الأمنية- على شاكلة النظريات العلمية في مجال العلوم الطبيعية أمر قد يحدو بنا عن جادة الصواب، فلم تعرف الدراسات الاجتماعية قاطبة ولا العلاقات الدولية تحديداً نظرية عامة وشاملة قادرة في كل زمان ومكان على تفسير كافة الظواهر السياسية الدولية(لاسيما الموضوعات الأمنية). وهذا ما

خلص إليه البحث؛ فكما أوضحنا في البحث كيف أن نظرية كوبنهاجن قامت على افتراضات تبدو منطقية، بيد إن هذه النظرية جوبهت بانتقادات عدة، في صدارتها: إنحيازها المبالغ فيه لنظرية العامة للكلام لأوستين. في حين وجهت أسهم النقد لمدرسة باريس نظراً تركيزها بشكل كبير على الجهاز الحكومي والسياسات الحكومية وإغفالها بعض الجوانب الأخرى الهامة في تحليل سياسات الأمننة. في حين انتقدت مدرسة أبيريستويث في بنائها افتراضاتها على مفهوم التحررية المجردة دون مرعاة للدونة المفهوم وخصوصية المجتمعات.وجاءت النظرية المقترحة(النظرية الاتصالية) لتتلافى كثير من الانتقادات التي تعرضت لها هذه النظريات؛ حيث عملت على التركيز على كافة جوانب السياسات المؤمننة من منظور اتصالي، ورُعى في ذلك طبيعة الظاهرة وخصوصيتها.

الهوامش والمراجع:

1) Qudsia Akram and Muhammad Najam; Theoretical Conceptualization of Migration-Security Nexus in International Relations Theory, Journal of Politics and International Studies(Vol. 6, No. 1, January–June 2020),pp.108-109.
2) Buzan, B. People, States and Fear: An Agenda for International Security Studies in the Post-Cold War Era , 2 nd ed. (London, Harvester Wheatsheaf, 1991),p.7.
3) Eroukhmanoff, clara; Securitisation Theory; in: STEPHEN MCGLINCHEY, ROSIE WALTERS & CHRISTIAN SCHEINPFLUG; International Relations Theory(E-International Relations Publishing, Bristol, England, 2017),pp.104-105.
4) Ibid, p.104.
5) Ibid, pp. 105-106.
6) Ibid, p. 106.
7) Ibid, p. 105.
8) Ibid.
9) Buzan et al:1998(p.p.25-41).,see also: Michael C. Williams, 'The Continuing Evolution of Securitization Theory', in Balzacq, *Securitization Theory*., in Thierry Balzacq (ed.), *Securitization Theory: How Security Problems Emerge and Dissolve* (London: Routledge, 2011). (p.213),and Ole Waever, 'Securitization: Taking Stock of a Research Programme in Security Studies', paper presented at the Annual Convention of the International Studies Association, New York, NY, USA, February 15-18, 2009.

10) Mark B. Salter, 'Securitization and Desecuritization: A Dramaturgical Analysis of the Canadian Air Transport Security Authority', *Journal of International Relations and Development*, 11(4), 2008, p. 324. See also: Matt McDonald, 'Securitization and the Construction of Security', *European Journal of International Relations*, 14(4), 2008,p.572.
11) Thierry Balzacq et al , 'Securitization' revisited: Theory and cases, International Relations, 2016,vol.30,No.4,p.499.
12) Ibid,pp.500-501.
13) Ibid,p.500.
14) Michael C. Williams, 'Words, Images, Enemies: Securitization in International Politics', *International Studies Quarterly*, 47(4), 2003, p. 514.
15) Thierry Balzacq et al, op.,cit.,p.502
16) Ibid.
17) Ibid.
18) Ibid,p.503.
19) Sezal, M.; **Origins of Differentiation in Critical Security Schools: A philosophic-genealogical search for emancipatory roots,** Phd thesis ,University of Groningen, Groningen,2019,pp.73-74.see also: Qudsia Akram and Muhammad Najam, op.,cit.,p.109.
20) Qudsia Akram and Muhammad Najam, op.,cit., p.109
21) John L.Austin, How to Do Things with Words (Oxford: Clarendon Press,1962),pp.94-108 .
22) Barry Buzan, Ole Wæver, and Jaap de Wilde, S*ecurity: A New Framework for Analysis* (Boulder, CO: Lynne Rienner, 1998),p.25.
23) Qudsia Akram and Muhammad Najam, op.,cit.,p.110
24) Barry Buzan, Ole Wæver, and Jaap de Wilde, Op.,Cit., pp.7-8
25) ibid,pp.16-19
26) Qudsia Akram and Muhammad Najam, op.,cit.,p.111
27) Ibid,pp.112-113.
28) Qudsia Akram and Muhammad Najam, op.,cit.,p.113
29) Weiner, M. (1993). International migration and security. Colorado: Westview press, pp. 10-18.
30) Qudsia Akram and Muhammad Najam, op.,cit.,pp.115-116
31) Waever, "Aberystwyth, Paris, Copenhagen: New 'Schools' in Security Theory and Their Origins between Core and Periphery.International Studies Association Conference, Montreal, March ,2004.
32) Sezal, M.,op.,cit.,p.96.

33) Rens Van Munster, "Review Essay: Security on a Shoestring: A Hitchhiker's Guide to Critical Schools of Security in Europe," Cooperation and Conflict 42, no.2 ,2007.
34) Jennifer Milliken, “Ontological Security in World Politics: State Identity and the Security Dilemma,” European Journal of International Relations 12 no.3 ,2006. pp.342-370.
35) Didier Bigo, "When Two Become One: Internal and External Securitisations in Europe," in International Relations Theory and the Politics of European Integration: Power, Security and Community, ed. Morten Kelstrup and Michael C. Williams (London: Routledge, 2000),p.171
36) Didier Bigo; "Security and Immigration: Toward a Critique of the Governmentality of Unease," Alternatives: Global, Local; Political 27, no. Special Issue (2002):,p.65,p.74.
37) Jef Huysmans, Security Unbound: Enacting Limits of Democracy (Abingdon: Routledge, 2014),p.9.
38) Richard Wyn Jones, "‘Message in a Bottle'? Theory and Praxis in Critical Security Studies," Contemporary Security Policy 16, no. 3 (1995),p.299.
39) Ken Booth; Theory of World Security, Cambridge University Press,2008,pp.268-269.
40) Ibid,p101.
41) Richard Wyn Jones, op.,cit.,pp.303-304.
42) Ken Booth,op.,cit.,p.148
43) Ibid,p.249
44) Rita; Croft Floyd, Stuart, "European Non-Traditional Security Theory: From Theory to Practice," Geopolitics, History, and International Relations 3, no. 2 (2011), see also: Pinar Bilgin, "Beyond Statism in Security Studies? Human Agency and Security in the Middle East," The Review of International Affairs 2, no. 1 ,2002.
45) Richard Wyn Jones, op.,cit.,pp.308-312
46) Qudsia Akram and Muhammad Najam, op.,cit.,pp.109-110
47) Andrew Linklater, "Global Civilizing Processes and the Ambiguities of Human Interconnectedness," European Journal of International Relations 16, no. 2 (2010),p.6, see also: Norbert Elias, The Civilizing Process: The History of Manners and State Formation and Civilization (Oxford: Blackwell, 1994),pp.444-455.
48) Richard Devetak, Sebastian Kaempf, and Martin Weber, "Conversations in International Relations: Interview with Andrew Linklater," International Relations 27, no. 4 ,2013.,p.502

49) Andrew Linklater, "Citizenship, Humanity, and Cosmopolitan Harm Conventions," International Political Science Review 22, no. 3 (2001).,p.266.
50) Inglehart, Ronald and Pippa Norris. (2016). Trump, Brexit, and the Rise of Populism: Economic Have-Nots and Cultural Backlash. Harvard Kennedy School. Accessed 10 May 2018, https://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract_id=2818659,pp.13-16,55.
51) Goo, Sara K. What Americans want to do about illegal immigration. Pew Research Center, 24 August 2015. Accessed 1 March 2018, http://www.pewresearch.org/fact-tank/2015/08/24/what-americans-want-to-doabout-illegal-immigration.
52) Geiger, Abigail. (2016). From universities to churches, Republicans and Democrats differ in views of major institutions. Pew Research Center, 26 September. Accessed 10 May 2018, http://www.pewresearch.org/fact-tank/2016/09/26/from-universitiesto-churches-republicans-and-democrats-differ-in-views-of-major-institutions.
53) Kopan, Tal. (2018). Judge Curiel, once attacked by Trump, rules border wall can proceed. CNN, 28 February. Accessed 10 May 2018, https://edition.cnn.com/2018/02/27/politics/border-wall-ruling-curiel/index.html